# المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر

اعداد

محمود محمد رياض عبدالعال

**المخلص:**

وبما أن المسئولية الاجتماعية أحد المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة إضافة إلى مفاهيم التمكين المستدام والإنصاف، واعتبارها وليدة متطلبات التنمية المستدامة ، فإن هذا يلزم القطاع الخاص بالمشاركة في التنمية المستدامة لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال الابتكار والإبداع في شتي المناحي بما يؤكد على ضرورة دراسة دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هدفًا وربطها برؤية أو استراتيجية مصر 2030 م.

**Abstract**

**Social Responsibility of the Private Sector Companies in Egypt:**

**Social responsibility is one of the concepts connected to : sustainable development, sustainable empowerment and fairness. Thus, the private sector is bound to contribute to sustainable development to insure a better future for the next generations, through production and creativity in all fields. This accentuates the necessity of studying private sector companies' social responsibility to achieve the seventeen goals of sustainable development and relate them to Egypt's strategy by 2030.**

**تمهيد:**

لقد أفرز تطور الاجتماع الإنساني أدوارًا مهمة ومسئوليات تقع على عاتق شركات القطاع الخاص أبرزها الدور الاجتماعي والإنساني، ولقد كان للعولمة وإفرازاتها الدور الأكبر في إلقاء الضوء على هذا الدور حيث التلوث البيئي، والتغيير المناخي، وانتشار الفقر، والجوع، والحروب، والمجاعات، والفيضانات، والأمية، وتزايد أعداد اللاجئين، والمتشردين 0000 إلخ من الأسباب والنتائج الكثيرة؛ التي تشتعل داخل المجتمع الإنساني، إضافة إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم لم تكن معروفة مثل مفهوم التنمية المستدامة ؛ كل ذلك أوجد أهمية لموضوع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وذلك لأن منافسة الشركات الدولية دخلت مرحلة القدرة التنافسية الحقيقية في ظل العولمة الاقتصادية؛ إذ تحولت المنافسة إلى المنافسة في المفهوم الإداري والأخلاقي بدلًا من المنافسة في التكنولوجيا والمنتجات، ومن هنا يلزم أن يتحول مدراء الشركات من اقتصاديين إلى أعضاء في المجتمع [1].

ويعد الهاجس الأول للشركات التجارية والاقتصادية هو تحقيق أكبر عائد من الربح لأصحابها، وبالتالي فهي ليست شركات خيرية؛ إلا أن هناك ضرورة لتذكير أو تنبيه تلك الشركات بمسئوليتها الاجتماعية، حتى لا يكون تحقيق الربح عن طريق سبل غير مقبولة أخلاقيًا أو قانونيًا مثل عمالة الأطفال، التفاوت في الأجور وظروف وشروط العمل، إضافة إلى الحرمان من الحقوق الأساسية للفرد؛ لأن الدور الذي تعلبه الشركات كونها المصدر الرئيس للثروة، وتوليد فرص العمل يحتم عليه القيام بواجباتها الاجتماعية، ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على الربح، أو بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط،، فقط ظهرت مفاهيم حديثة من أبرزها مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات ساعدت في خلق بيئة عمل [2].

وبالتالي تستخدم المسئولية الاجتماعية بوصفها أداة توجيهية لكيفية استغلال الموارد المتاحة؛ بما يخدم المتطلبات الاقتصادية للشركة والمتطلبات الاجتماعية على حد سوءً، فلم يعد الربح بالنسبة للشركات هو الهدف الوحيد لتحقيقه، وإنما تعدى إلى أهداف أخرى تسعي إلى تنمية المجتمع والمحافظة على سلامة البيئة وغيرها، وتقوم المسئولية الاجتماعية على فكرة العقد الاجتماعي، التي أساسها أن كل منشأة تمارس أعمالها بموجب عقد بينها وبين المجتمع الموجودة فيه، وتسعى بذلك لتحقيق غايات منها ما هو تنموي وما هو خدمي. [3]

---

(1) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008 ،صـ صـ 69 – 71

(2) هاني الجبير: المسئولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي،مجلة البيان، العدد 269، بتاريخ 4/ 11/ 1431هـ

(3) هبه نصار : المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 238، القاهرة 2007، صـ صـ 21 – 2

وتظل الدعوة قائمة لإدماج القطاع الخاص بوصفه محورًا ثالثًا بجانب الحكومة والمجتمع المدني في عقد اجتماعي، يضم الجميع تحت مظلة الشراكة الاجتماعية؛ لتضم جميع قطاعات المجتمع خاصة بعد تغير الفكرة حول دور القطاع الخاص في المجتمع، واستهدافه لأغراض أخرى بجانب الربح.

ويهدف هذا الفصل إلى تعرُّف المسئولية لشركات القطاع الخاص في مصر، إضافة إلى معرفة مؤشر قياس المسئولية الاجتماعية خاصة المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة في البورصة،وأهداف التنمية المستدامة العالمية، ورؤية مصر 2030م؛ ولذا سوف نتناول بشئ من التفصيل الأتي :

**أولًا : المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر : النشأة والتأسيس.**

**(1) تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.**

بدأت فكرة المسئولية الاجتماعية في مصر منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتوسع الاهتمام بها منذ القيام بخصخصة الشركات والبنوك بالقطاع العام وزيادة الاستثمارات الاجنبية، ومع تزامن وجود فروع الكثير من الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات؛ إذ جاءت إدارة هذه الشركات محملة باستراتيجيات الفروع الرئيسة فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية.

ومن هنا تعالت الأصوات متحدثة عن المسئولية الاجتماعية في مصر، وأخذت تتبناها ليس فقط الشركات الدولية؛ وإنما الشركات المصرية ذات الحجم الكبير، وبدلًا من أن تقوم الشركات بإعطاء منح للعمل الاجتماعي، بدأت الشركات المصرية الكبيرة في إنشاء مؤسسات أهلية بوصفها ذراعًا للعمل الاجتماعي؛إذ تقوم هي بنفسها بتنفيذ برامج ذات طابع اجتماعي يخدم المجتمع من ناحية، وكذلك يتماشى مع الأهداف التسويقية للشركة ككل، وخلط البعض منها بين زكاة المال لصاحب العمل وتوجيهة في الأعمال الخيرية وبين الدور الاجتماعي للشركة بصفتها مواطنًا صالحًا. [4]

فالشركات المصرية المتوسطة والصغيرة والصغيرة الحجم لم ترى أهمية المسئولية الاجتماعية؛ بل على العكس قد تكون عبئًا ماليًا عليها، ومن ثم أصبح وجود إطارًا تشريعي ومؤسسي للمسئولية الاجتماعية في مصر ضروري للوعي بأهمية مواطنة الشركات، وربطه بسياسات الشفافية والإفصاح، ومكافحة الفساد بوصفه جزءًا متصلًا بحوكمة الشركات.

وأشار تقرير حول قطاع الأعمال للتنمية البشرية عام 2007م إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص؛ ليس فقط في النشاط الاقتصادي، ولكن في دفع عجلة التنمية الاجتماعية؛ إذ أكد أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية رغم أنها اقتصرت على 39% من إجمالي 574 شركة من الشركات الصناعية والاستثمارية العاملة في مصر؛ استطاعت أن تسهم بحوالي 5.5 مليار جنيه في مجالات مكافحة الجوع،

---

[4] نورا محمد عماد الدين أنور، المسئولية الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، مسابقة الابحاث السنوية، القاهرة، 2010، صـ17

والفقر، والتعليم، والبيئة، والتنمية، وهو رقم يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسئولية الاجتماعية للشركات. [5]

وبالرغم من هذا فإن دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري لم يبلغ المستوى الذي يؤهله للقيام بالدور القائد؛ لتحقيق التنمية الشاملة والاقتصادية، وهو ما يرتبط بعدة عوامل على رأسها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم، وعدم توافر بيئة الأعمال المناسبة لنمو الاستثمار الخاص وتشجيعه. [6]

وعن واقع الاستثمار الخاص في مصر تشير البيانات إلى معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 65.5% في العام المالي 1995 / 1996م، فيما بلغ نحو 60.9% فقط في العام المالي 2004 / 2005م، فضلًا عن أنه لا يرقى إلى النسب العالمية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي في منتصف التسعينيات في البرازيل 80%، وفي أندونيسيا 72%، كما يبدو متواضعا إذا ما قورنت بمعدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لمصر قبل ثورة 1952م، والذي بلغ حوالي 85% تقريبا. [7]

وإضافة إلى ذلك فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة، قد شهدت ارتفاعا من حوالي 37.7% في العام المالي 1995 / 1996[8] إلى 48.4% في العام المالي 2004 / 2005، إلا أنها ما زالت منخفضة، مقارنة بمتوسط مساهمة القطاع الخاص إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة في الدول النامية والذي بلغ نحو 73%.[9]

وبلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي أقصاها خلال العام المالي 1998 / 1999م؛ إذ سجلت نحو 70.7%، فيما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستخدامات الاستثمارية المنفذة أقصاها

---

[5] وزارة الاستثمار والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة: تقرير حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية، القاهرة، 2007، صـ 33.

[6] أسامة محمد البدوي وأخرون، تيسير أداء الأعمال في مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المكتب الفني، القاهرة، مارس 2006، صـ7

[7] Samiha Fawzy; **The Business Environment in Egypt: Constraints To Private Sector Development**, Mediterranean Development Forum, 1998.

[8] وزارة التخطيط، فريق عمل مشروع Data، الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، الحسابات القومية للعام المالي 1995 / 1996، جمهورية مصر العربية، 1996، صـ 1-4

[9] Ministry of Planning; **National Accounts, 2003 / 2004** , Egypt , 2004 , P.P. 1-18

في العام المالي 2000 / 2001م، إذا سجلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 60.9% في العام المالي 2004 / 2005، كما انخفضت إلى 60.1% في العام المالي 2005/2006.[10]

أما من حيث خصائص الاستثمار الخاص في هذه الفترة من 1995م إلى 2005م؛ فيلاحظ أن معظم نشاط القطاع الخاص يتركز غالبا في الأنشطة العقارية، إذ يسهم القطاع الخاص بنحو 98% من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة في هذا القطاع. ثم قطاع المطاعم والفنادق، بنسبة مساهمة بلغت نحو 85%، ويأتي قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة، إذ استحوذ القطاع الخاص على نحو 76% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع، في العام 2002 / 2003. [11]

ووفقا لتقرير البنك الدولي عام 2006م، جاءت مصر في المركز السادس ضمن قائمة الدول التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات؛ لتحسين بيئة الأعمال خلال عام 2004م، إلا أنها ما زالت تحتل المرتبة (141) من بين 155 دولة على مستوى العالم،[12] ومن خلال قراءة هذا التقرير، يمكن الوقوف على أهم أوجه القصور والمشكلات التي تواجه أصحاب الأعمال والمستثمرين في مصر على النحو الآتي:

(أ) ارتفاع الحد الأدنى من رأس المال : يعد الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتأسيس الشركات في مصر ثان عشرة أعلى معدل على مستوى العالم، في حين يتناقص الحد الأدني اللازم من رأس المال لبدء المشروعات ليعادل صفرًا في (42) دولة على مستوى العالم، على رأسهم : الولايات المتحدة، كندا، تايلاند.

(ب) ارتفاع عبء استخراج التراخيص : يبلغ عدد إجراءات إصدار التراخيص في مصر (30) إجراء تستغرق 263 يوما في مصر، وتتكلف في المتوسط نحو 10.67% من المتوسط السنوي لدخل الفرد.

(ج) الفساد المرتبط بالإجراءات : أظهر استقصاء للرأي – أعده البنك الدولي عام 2004م، أن 50% من الشركات المصرية تعد الفساد معوقًا رئيسا لأداء الأعمال في مصر، كما بلغ حجم المدفوعات غير الرسمية التي يتم تحملها لإنهاء الإجراءات نحو 2.4$ في المتوسط من إجمالي مبيعات الشركة. [13]

(د) صعوبة الحصول على قرض :يستغرق الحصول على قرض في مصرفي المتوسط (410) يوما وفقا لبيانات عام 2003م، كما أظهر الاستبيان أن نحو (86%) من الشركات تعتمد على التمويل الذاتي،

---

[10] Ministry of Planning, Data Project team, USAIB; **National Accounts, 1998 / 1999** Egypt, 1999, p.p1-4.

[11] أسامة محمد البدوي، مرجع سبق ذكره، صـ8

[12] World Bank **; Doing Business in 2006; Creating Jobs**, September, 2005.

[13] World Bank: **Investment Climate Surveys**, Egypt, 2004 ,survey, at: www.World Bank org / (Accessed at 19-1-2018).

بينما يرى نحو (32%) من الشركات أن تكلفة الحصول على التمويل تمثل عقبة رئيسة لأداء الأعمال في مصر.

(هـ) جمود نظم سوق العمل: تشغل مصر المرتبة (140) على مستوى العالم، والمرتبة قبل الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث مرونة التوظيف والفصل، والتي تعتمد على مرونة قواعد العمل والتوظيف، فضلا عن التكلفة التي يتحملها صاحب العمل عند توظيف أحد العاملين أو فصله (مثل التأمينات الاجتماعية ، الضرائب، الغرامات إن وجدت).

وفي عام 2014م شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج إصلاحات؛ يهدف إلى تعزيز مناخ الأعمال في مصر، وحفز الاقتصاد، وتحقيق نمو متوازن يشمل فئات المجتمع كافة، وتركزت الموجه الأولى من الإصلاحات على إعادة التوازن لجوانب الاقتصاد الكلي؛ التي اشتملت على خيارات صعبة بشأن سياسات جرى تطبيقها في وقت متزامن؛ مثل تطبيق قانون القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، واحتواء تضخم فاتورة الأجور، وتحرير سعر الجنية المصري. [14]

أما الموجة الثانية من الإصلاحات فاستهدفت تحسين نظم الحوكمة ومناخ الاستثمار، ويشمل ذلك على قانون إصلاح الخدمة المدنية؛ الذي أقر في أكتوبر 2016م، فضلا عن مجموعة من الإصلاحات الجاري تنفيذها التي تهدف إزالة حواجز الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كقانون منح التراخيص الصناعية، والاستثمار، وقانون الشركات. [15]

ويشهد الاقتصاد حاليا تحسنًا تدريجيًا، إذ بلغت معدلات النمو السنوي الإجمالي الناتج المحلي 4.3% في 2015 / 2016، ارتفاعا من متوسط لم يزد على 2% خلال فترة السنوات 2010 / 2011 – 2013 / 2014. وهبط عجز الموازنة الكلي في النصف الأول من السنة المالية 2017 إلى 5.4% من إجمالي الناتج المحلي من 6.4% في الفترة نفسها من السنة 2016م، وفي أعقاب تعويم الجنية المصري شهد سعر الصرف بعض التقلبات الحادة في البداية، لكنه بد، في التعافي فيما بعد، ولاسيما مع الطلب القوي للمستثمرين الأجانب على أدوات الدين المحلية. [16]

---

[14] http:// www.albank aldawli.org/ar/country/ Egypt/overview (Accessed at 22/1/2018)

[15] Ibid

[16] للمزيد من المعلومات انظر أيضا:

- وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، الحسابات القومية للعام 2016/2015م، الإدارة المركزية للحسابات القومية، القاهرة، 2017،صـ صـ 1-5

ومن هنا تتنامى أهمية القطاع الخاص بوصفه محركًا لعملية التنمية والحد من الفقر؛ فالمعاملات التجارية والاستثمارات المسئولة تعضد الثقة وتمثل رأس مال اجتماعي، يسهم في التنمية واسعة النطاق، وترسيخ الأسواق المستدامة وممارسة المسئولية الاجتماعية بشكل واضح، أما مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2018 / 2019م يستهدف تحقيق المعدلات الآتية : [17]

- رفع معدل النمو الحقيقي السنوي إلى 5.5% من الناتج المحلي.
- خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى 10 – 11%.
- رفع كفاءة الإنفاق العام مع خفض العجز الكلي إلى 8.5% من الناتج المحلي.
- رفع نسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى 5.5 شهر من الواردات بحلول عام 2018 / 2019م.
- خفض معدلات التضخم إلى 10 % ليقل عن ذلك على المدى المتوسط.
- رفع معدل الادخار إلى 10% ومعدل الاستثمار إلى 15%.

**(2) أبعاد المسئولية الاجتماعية في مصر.**

تسهم الشركات والمؤسسات الخاصة في تفعيل المسئولية الاجتماعية في عدة أبعاد أو جوانب أهمها:[18]

(أ) الجانب البيئي: من خلال الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية، وتطوير بيئة العمل، والالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي.

(ب) الجانب الاجتماعي: باحترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة، وتعزيز القيم الأخلاقية، والتكافل الاجتماعي، ومواجهة الكوارث والأزمات، ودعم الأنشطة الرياضية والصحية.

(ج) الجانب الاقتصادي: يدعم الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية.

(د) الجانب الأخلاقي: من خلال الاهتمام بالموظفين وتدريبهم وتطويرهم، والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

(ه) الجانب القانوني: أي الالتزام بالقوانين أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي ومراعاتها والشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والوطنية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

(و) الجانب الثقافي: الخاص بدعم التطور الثقافي، ونشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع وتعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية والتواصل الثقافي العالمي.

وفي فبراير 2004م تبنى اتحاد الصناعات المصرية مبادرة "الميثاق العالمي"؛ لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة، ويسعى عدد من الشركات المحلية إلى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق؛

---

(17) وزارة المالية، منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2018 / 2019، القاهرة، 2017، صـ5

(18) نهال سرحان وأخرون، مرجع سبق ذكره، صـ6

للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها أمام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين وحملة أسهم.[19]

وأشار التقرير السنوي للميثاق العالمي عن الفترة من يناير 2006 وحتى يونيو 2007م إلى زيادة عدد الشركات في مصر؛ والتي انضمت إلى الميثاق العالمي من (55) شركة عام 2004م إلى (63) شركة عام 2006م، كما أعلن رئيس الوزراء في مارس 2008م إطلاق المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي من شأنها إنشاء الشبكة المصرية الاجتماعية، والتي تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.[20]

وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تؤكد تزايد برامج المسئولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الشركات في مصر، فإن المجال ما زال متسعا أمام مزيد من هذه البرامج – حيث تتركز مساهمات الشركات في عدد محدود من الأفراد، وقد يرجع السبب في محدودية تأثير برامج المسئولية الاجتماعية للشركات إلى عدم وجود تنسيق كاف بين الجهود التي تبذلها هذه الشركات.

وقام برنامج تنمية المشاركة بعمل استطلاعين للرأي عام 2007م عن المسئولية الاجتماعية في مصر، الأول : خاص بشركات الأعمال سواء المتعددة الجنسيات أو المصرية التي لها إسهام في مجال التنمية المجتمعية من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، والاستطلاع الآخر: خاص بالمنظمات غير الحكومية..

وقد تم أجري الاستبيان الأول على (20) شركة منها (10) شركات متعددة الجنسيات و (10) شركات مصرية، بينما الاستبيان الآخر بالمنظمات غير الحكومية مع (21) جمعية، وجاءت النتائج كالأتي:[21]

**(أ) المنظمات غير الحكومية:**

- تتركز أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال المسئولية الاجتماعية في المجالات الآتية: التعليم (38%)، التدريب (29%)، الرعاية الصحية (29%)، المحافظة على البيئة من التلوث (24%)، دعم المشروعات الصغيرة (24%)، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة (14%)، تشجيع البحث العلمي (10%).

---

(19) Ashraf shamseldin; **Strengthening Corporate Social Responsibility in the MENA region case study of Egypt**, paper presented in MDF, 5 January, 2006.

(20) Ibid.

(21) برنامج تنمية المشاركة، استطلاع رأي أراء واتجاهات شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في المسئولية الاجتماعية، القاهرة، 2007م.

- أظهرت نتائج الاستطلاع وجود كثير من الأسباب التي تدفع المنظمات غير الحكومية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي، منها: أحد أولويات المنظمة (100%)، التعاون مع المجتمع المحلي (90%)، توفير فرص عمل جديدة (76%).
- أجمعت المنظمات غير الحكومية عينة الاستطلاع على وجود عدد من الفوائد التي تتحقق من خلال عمل شراكة مع شركات الأعمال في مجال المسئولية الاجتماعية منها؛ زيادة تفعيل دور المسئولية الاجتماعية (95%)، توظيف كل الموارد البشرية والمادية المتاحة بصورة جيدة (62%).
- 90% من المنظمات غير الحكومية في الاستطلاع ترى أن الحكومة لها دور مهم في تفعيل المسئولية الاجتماعية، حيث أشار (95% منهم إلى أن الدور الحكومي هو دور رقابي، في حين أشار (33%) منها إلى أن الدور الحكومي يتمثل في تقديم الحوافز للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية المجتمعية.

**(ب) شركات القطاع الخاص:**

- 90% من الشركات متعددة الجنسيات التي شملتها عينة الاستطلاع لديها إدارة مختصة بأنشطة المسئولية الاجتماعية ضمن الهيكل الإداري لها، بينما (40%) من شركات الأعمال المصرية يوجد بها إدارة مستقلة للمسئولية الاجتماعية.
- أظهرت النتائج أن التعليم جاء في مقدمة اهتمامات الشركات العاملة في مصر التي شملها الاستطلاع بنسبة (28%)، يليه أنشطة تتعلق بالتدريب (24%)، ثم الصحة (20%) والمشروعات الصغيرة (12%)، يليهم أنشطة تتعلق بحماية البيئة من التلوث وتشجيع البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات.
- 70% من شركات الأعمال في الاستطلاع ترى أن للحكومة دورًا هامًا في تفعيل المسئولية الاجتماعية؛ وهو إما دور رقابي (63%)، أو من خلال تقديم حوافز للشركات في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية (38%).
- أشارت جميع شركات الاستطلاع سواء المتعددة الجنسيات أو المصرية إلى وجود مردود إيجابي على الشركة؛ نتيجة مساهمتها في تنفيذ أنشطة في مجال التنمية المجتمية منها؛ تحسين صورة وسمعة الشركة (100%)، تقوية العلاقات مع بقية الشركاء (60%)، زيادة قدرة الشركة على توظيف عمالة مدربة (45%)، تدعيم مكانة الشركة وكسب عملاء جدد (30%)، الدعاية والإعلان (25%)، زيادة ولاء العاملين بالشركة وانتمائهم (25%)، خفض الضرائب (15%)، زيادة مبيعات الشركة (15%).

**أما عن أهم المعوقات التي تواجهها الشركات في ممارسة مسئوليتها الاجتماعية حسب رؤية الشركات المتضمنة في الاستطلاع هي:**[22].

(22) المصدر نفسه.

(أ) وجود صعوبة في التعرف والوصول إلى الجمعيات الجادة، وأخذ وقت طويل في التفاهم والتفاوض.

(ب) عدم وجود قاعدة بيانات كاملة وحديثة للمنظمات غير الحكومية.

(ج) طول فترة الإجراءات والتصاريح اللازمة لإقامة المشروعات.

(د) عدم الجدية من الجمعيات الداخلة في الشراكة واهتمامها بالمقابل المادي فقط.

**وحسب الاستطلاع جاءت مقترحات شركات الأعمال لتفعيل الدور الحكومي في مجال المسئولية المجتمعية للشركات كالأتي:** [23]

(أ) إزالة القيود الإدارية والروتين.

(ب) زيادة الحوافز الحكومية لشركات الأعمال التي لها إسهام في مجال تنمية المجتمع.

(ج) توفير قاعدة بيانات عن المنظمات غير الحكومية.

(د) توجيه شركات الأعمال إلى المجالات التي ترغب الحكومة في تدخل الشركات لتنفيذ مشروعات في هذا المجال.

وفي مايو 2015م انعقد مؤتمر المسئولية الاجتماعية الأول في مصر تحت عنوان " دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع"، بهدف خلق حالة من التكامل بين أهداف الشركات العاملة بالسوق المصري وخطط الحكومة؛ لإحداث التنمية في المجتمع وتحقيق الاستدامة، وتم طرح الأفكار وتقييم البرامج التي تتبناها الشركات في مجال التنمية المجتمعية، وعرض الجانب الحكومي لخريطة المسئولية الاجتماعية التي رسمتها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، واستهدف المؤتمر (500) شخص من ممثلي الشركات وأصحاب الخبرات في مجال المسئولية الاجتماعية، وجاء المؤتمر في (9) حلقات نقاشية و (45) متحدث، والمؤتمر كان برعاية من وزارات التخطيط، والصناعة والتجارة، التعاون الدولي، التضامن الاجتماعي، التربية والتعليم، الشباب والرياضة، والدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات.[24]

وفي إبريل 2017م أصدر المشاركون في المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية "إعلان القاهرة للمسئولية الاجتماعية للشركات" والذي تضمن المبادئ الاسترشادية وهي:[25]

- تشجيع التناغم بين السياسات العامة ومبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات لدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف.

---

(23) المصدر نفسه.

(24) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، "دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع"، (الملتقى السنوي الأول للمسئولية الاجتماعية في مصر، القاهرة، في الفترة من 3-4 مايو، 2015م ).

(25) دانة الحديدي، مصطفى عبد التواب، مؤتمر المسئولية الاجتماعية يطلق اعلان القاهرة لتشجيع الشركات المساهمة بالتنمية، جريدة اليوم السابع، بتاريخ 2017/4/10م.

- تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في التكنولوجيا والمنتجات والخدمات المستدامة التي تلبي الاحتياجات المجتمعية.
- توسعة مستوى الرؤية في المسئولية الاجتماعية للشركات إقرارًا بالجهود المبذولة من قبل الشركات في هذا المجال.
- تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات بوصفها فرصة تجارية تحقق سيناريو المكسب للجميع لكل من الشركات والمجتمعات.
- تسهيل عملية تبادل الخبرة والممارسات الحسنة من خلال تحسين المعرفة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات.
- تشجيع سلوك العمل المسئول واستخدام برامج المسئولية الاجتماعية للشركات من أجل تحسين المهارات المطلوبة للتوظيف وتنميتها، وكذلك من أجل تحسين ظروف العمل.وأنطلقت فاعليات المؤتمر الثالث بحضور (4) وزراء إلى جانب (700) شركة و(20) جهة مانحة، و(300) منظمة من المجتمع المدني.

وفي إطار المسئولية الاجتماعية للحكومة المصرية أطلقت أو أسست شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار؛ بهدف الاستثمار المباشر وغير المباشر في الشركات الناشئة، وريادة الأعمال، والشركات الصغيرة بقيمة (451) مليون جنيه.[26] وعلى الرغم من فوائد مشاركة رأس المال المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتمثلة في استغلال الموارد البشرية والاقتصادية بشكل جيد، فإنه ما زال نشاط شركات رأس المال المخاطر ضعيفًا في مصر، حيث يبلغ عدد الشركات العاملة حاليًا في مصر (16) شركة منها (9) شركات مقيدة بالبورصة، وهي بالأساس شركات أوراق مالية، ولكنها أدرجت نشاط رأس المال المخاطر ضمن أنشطتها للحصول على مزايا ضريبية، بينما لم يعمل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سوى انخفاض نسبة الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات – وهو المجال الأساسي الذي من المقترح أن يستثمر فيه رأس المال المخاطر – إلى طبيعة الأفكار المطروحة للتطوير والتنفيذ، ففي أغلب الأحيان لا يأتي الشباب بأفكار مبتكرة – وجديدة مما يثبط المستثمرين عن الدخول في هذا

(26) عبد الحليم سالم، الاستثمار تؤسس شركة لريادة الأعمال بقيمة 451 مليون جنيه لدعم الشباب، جريدة اليوم السابع، بتاريخ 2017/4/27م.

المجال[27]، ووفقا لبحث أجرته الجامعة الألمانية في 2011م عن أساليب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، تم التوصل إلى ما يأتي:[28]

- 22% من الشركات وافقت على اللجوء إلى التمويل عبر رأس المال المخاطر.
- 51% من الشركات رفضت هذه الفكرة.
- 8% من العينة لا يعرفون الإجابة.

ويقترح أحد الباحثين استخدام طريقة التمويل عبر ملائكة الاستثمار من جانب الشركات الصغيرة القائمة على أفكار مبتكرة؛ نظرًا لأن هذه الشركات تتخوف من اللجوء إلى شركات رأس المال المخاطر لرفضها تدخلها المباشر، ومن أمثله ملائكة الاستثمار في مصر شبكه "كايرو انجلز" وهي لا تمول المشروعات؛ التي ما زالت تحتاج إلى تطوير، فشبكة ملائكة الاستثمار المصريين يتدخلون في أواخر مرحلة التطوير التقني للفكرة لتأهيل المشروع لدخول السوق[29]، وحينما يتحقق الوعي لدى الشركات والمجتمع المدني والحكومة في مصر بأهمية المسئولية الاجتماعية يمكن أن يتم انشاء وزارة للمسئولية الاجتماعية.

**(3) الإطار التشريعي والقانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.**

وربما لم يصل مستوى الوعي بالمسئولية الاجتماعية للشركات للحد المرجو منه؛ ومن ثم لابد من العمل على مدى سنوات لتراكم هذا الوعي من ناحية، وأيضًا تقديم نوع من الحوافز للشركات كي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية، وهذا الوعي يحتاج إلى قوانين صارمة وملزمة لا بغرض المحاسبة أو المساءلة، وإنما بغرض ترسيخ الإطار العام لمزايا القيام بالمسئولية الاجتماعية.[30]

وقد أكد قانون قطاع الأعمال في مصر رقم 203 لسنة 1991م على أهمية الوظيفة الاجتماعية لتلك الوحدات، كما اهتم في نصوصه بمصالح الأطراف التي تربطها علاقة بها بما فيهم من ملاكها، وذلك اعترافًا

---

(27) Adel Ghany, M. Kenawy, E.; **The economic importance of venture capital as new Funding alternative with reference to the Egyptian experience Journal of Basic**, applied Scientific Research, 2012.

(28) Khalhofer, C., Nabil, R: **Financing resource for Egyptian Small, medium enterprise**, German University in Cairo, Faculty of Management Technology, Working paper, No. 28, 2018.

(29) http://www.reckiesenture club.org/2014/01/how-do-angel-inverstors- differ- from- Venture-Capitalists.(Accessed at 19-1-2018)

(30) نورا محمد عماد أنور، مرجع سبق ذكره، صـ 8

من المشرع بأهمية الدور الاجتماعي لتلك الوحدات بجانب دورها الاقتصادي بحيث يمكن اعتبارها وجهين لعملة واحدة لا يمكن أن يفترقان.[31]

ونصت المادة(10) من القانون (8) لسنة 1997م، على أنه لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشات أو تحديد ربحها، وهذا النص له ما يماثله في القانون (230) لسنة 1989م،الذي كان ينص في المادة (9) منه على أنه لاتخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبري وتحديد الأرباح، إلا أن المشرع أجاز لمجلس الوزراء في حالات الضرورة أن يستثني بعض المنتجات مسترشدًا بالتكلفة الاقتصادية لها؛ لتحقيق التوازن بين الربح لمشروعات الاستثمار، وبين اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع.[32]

**ومن خلال قراءة مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005م، يمكننا معرفة بعض مجالات المسئولية الاجتماعية للشركات ومن أهمها:**[33]

(أ) مجال الاهتمام بتنمية المجتمع:

وجه القانون عنايته إلى أهمية استخدام جزء من عوائد الشركات في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، في صورة خدمات صحية وإسكان للشباب ومشروعات لهم.

(ب) الاهتمام بالعاملين:

اهتم القانون بمبدأ التحفيز الوظيفي؛ من خلال ربط حوافز العاملين بمدى إنتاجهم والتأكد على مبدأ الثواب والعقاب، كما دعم فعالية النقابة العمالية، والمعاملة العادلة في توقيع الجزاءات، إضافة إلى وضع حد أدني للأجور، والعمل على توفير فرص عمل جديدة للمستغنى عنهم من العاملين.

(ج) الاهتمام بالعملاء:

حث القانون على ترشيد تكاليف الإنتاج لمصلحة المستهلك، وتحسين نوعية المنتج، وتحقيق الأصول في سداد دين الشركة.

(د) الموردين:

---

(31) محمود فهمي، دراسة تحليلية لقانون الأعمال العام، الأهرام الاقتصادي، العدد (1206)، القاهرة، 1992.

(32) سعيد عبد الخالق، التطور التشريعي للاستثمار الخاص في مصر، البوابة القانونية، متاح على:

www.tashreaat.com/ legals/ view/- newstundes z. aspx? Std=31 (accessed at 2/2/2018).

(33) الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية)، قانون الضريبة على الدخل، العدد 23، بتاريخ 2005/6/9م.

كفل القانون لهم الحق في رفع دعاوى إفلاس الشركات، كما أجاز استخدام أرباح بين الأصول في سداد دين الشركة.

وإذا نظرنا إلى مجالات المسئولية الاجتماعية؛ التي أشار إليها القانون تمثل الحد الأدنى للمسئولية الاجتماعية لتلك الشركات، والتي يجب أن تتضمن بمعناها الواسع وفقا لما يميل إليه الاتجاه في الفكر في جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي؛ التي تباشرها الوحدة سواء كانت إلزامية بحكم القانون أو تطوعية؛ استجابة لاحتياجات المجتمع، وتجاوب الإدارة مع المشكلات الاجتماعية، وإحداث التنمية المستدامة المطلوب في البيئة المحيطة.

أما اللأئحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017م، قد خصصت الفصل الثالث من الباب الثاني بالقانون والذي يحمل عنوان؛ الأنشطة والمجالات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار للمسئولية المجتمعية للمستثمر. حيث جاءت المادة (15) من قانون الإصدار والمادة (3) من اللائحة التنفيذية للقانون، تنص على أن للمستثمر الحق في تخصيص نسبة لا تتجاوز 10% من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، ووفقا لنص المادة (23) بند (8) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005م؛ للمشاركة في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعة، الاستثماري من خلال مشاركته في كل أو بعض المجالات الآتية:[34]

أ- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها، سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركة مع البيئة، أو تحسين الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة، ومنها على سبيل المثال ما يأتي:

- إيجاد آليات لإعادة تدوير المخلفات.
- استخدام محطات معالجة لإعادة استخدام المياه.
- استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
- التخلص من النفايات بطريقة آمنة.

ب- تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية أو الثقافية، أو في أي من مجالات التنمية الأخرى، سواء من خلال:

- توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
- رعاية الموهوبين والمبتكرين (علميًا / فنيًا / رياضيًا).
- المشاركة في برامج رعاية الأسر الفقيرة.

(34) مادة (3) من اللائحة التنفيذية لقانون 72 لسنة 2017 بشأن الاستثمار في مصر، أكتوبر 2017م، صـ22

ج- دعم التعليم الفني أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالإتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي، داخليًا أو خارجيًا.

د- التدريب والبحث العلمي بما يكفل:[35]

- تحديث التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.
- إعداد الدراسات الهادفة لتحسين البيئة وتجنب الأثر البيئي (مثل: الإنبعاثات الضارة).

هـ- تمويل حملات التوعية التي تستهدف الترويج لسبل الهجرة الآمنة، أو الحد من الهجرة غير الشرعية، وخاصة في المحافظات المستهدفة المنتشر بها تلك الظاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

و- برامج التأهيل والتدريب في مجال توفير البدائل الإيجابية للهجرة غير الشرعية مثل: برامج ريادة الأعمال، أو التدريب من أجل التوظيف بالقطاعات الصناعية والخدمية، المختلفة داخل مصر أو خارجها، وخاصة في المحافظات المستهدفة المنتشر بها تلك الظاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

ونصت المادة (4) من اللائحة التنفيذية ذاتها على أنه "يجوز للوزير المختص بالتنسيق مع الوزارات المعنية إنشاء قائمة لأفضل المشروعات الاستثمارية؛ التي تقوم بأنشطة تنمية مجتمعية سواء من الناحية الجغرافية أو القطاعية أو غيرها، يتم الإعلان عنه للرأي العام، وفي جميع الأحوال يحظر استخدام المشروعات أو البرامج أو الخدمات المقدمة بنظام المسئولية المجتمعية؛ لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية أو دينية تنطوي على تمييز بين المواطنين. [36]

أما المادة (5) من اللائحة التنفيذية للقانون 72 لسنة 2017م فأشارت إلى أن "لمجلس إدارة الهيئة بناء على عرض من الرئيس التنفيذي منح حوافز إجرائية للمستثمرين الحاصلين على أفضل المشروعات التي تعمل في أنشطة التنمية المجتمعية، مثلما يأتي:[37]

أ- تمتع تلك الشركات بنظام الخدمات المميز (VIP) مقابل اشتراك سنوي، وأولوية في إنهاء الخدمة.

ب-تمتع تلك الشركات بخدمة الفحص المسبق مقابل اشتراك سنوي، وأولوية في إنهاء الخدمة.

ج- توفير مسئولي اتصال لتلبية احتياجات تلك الشركات، والسعي لحل ما يواجهها من عقبات.

د- تمتع تلك الشركات بنظام "الشركات الأولى بالرعاية" على صعيد الدعوى للمؤتمر والندوات المنعقدة برعاية الهيئة.

---

(35) المرجع نفسه، صـ 22

(36) المادة (4) من اللائحة التنفيذية السابقة، صـ 23

(37) المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة، صـ 23، 24

هـ-ما يقره مجلس إدارة الهيئة من حوافز إجرائية أخرى، على أن يصدر بتحديد مقابل الخدمات السنوي الوارد بالبندين (1، 2) المشار إليهما بقرار من مجلس إدارة الهيئة.

**ومن ايجابيات هذا القانون ما يأتي:**

أ- بسيط ويدعو للتفاؤل، إضافة إلى أنه ينظم بطريقة واضحة ومرتبة أهم الأمور المتعلقة بعملية تأسيس النشاط الاستثماري - أو بمعنى أخر آليات الدخول إلى السوق، متضمنة الحوافز الاستثمارية وضوابطها، خدمات التأسيس وما بعد التأسيس، نظم الاستثمار المختلفة وغيرها.

ب-غطى مجالات متنوعة من القطاعات الاقتصادية المهمة؛ مثل: الزراعة، والصناعة، والسياحة، وغيرها.

ج-تأكيد المسئولية الاجتماعية للمستثمر، ومنح المزيد من الحوافز للقائمين بها.

**أما سلبيات هذا القانون منها:**

أ- نقص أدوات التطبيق؛ التي لا تترجم القوانين السارية على أرض الواقع على النحو المطلوب.

ب-الإعفاءات الضريبية قد يكون لها دورًا في تشجيع الاستثمار، إلا أن الاقتصاد المصري، يحتاج بشكل أكبر إلى سلسلة شاملة من الإصلاحات ذات الطابع المؤسسي والمتعلقة بالبيروقراطية وأداء الخدمات.

ويعد مشروع القانون الجديد لصناديق المعاشات الخاصة والتكميلية واحد من إضافات المسئولية الاجتماعية للشركات، لأنه يعد إضافة عن حدود الالتزام الموجودة في إطار قانون التأمينات؛ إذ يسهم في مساندة العاملين وتوفير رعايتهم الصحية والمالية، في إطار اختياري وتكميلي للشركات المختلفة، والتوسع في هذه المزايا من شأنه أن يزيد الوعي والرغبة في تبني برامج المسئولية الاجتماعية، وعند هذه المرحلة تستطيع الدولة أن تخلق القوانين المنظمة للمسئولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات.[38]

فالدستور المصري الذي تم إقراره في 18 يناير 2014م يحوي جميع مبادئ الحوكمة الرشيدة والمسئولية الاجتماعية من الشفافية، المشاركة، والعدالة، الاستجابة، مكافحة الفساد، ونعرضها كالأتي:

أ- الشفافية : اهتم الدستور المصري بتعزيز الشفافية، في المادة (27) منه التي أكدت التزام النظام الاقتصادي المصري بمعايير الشفافية والحوكمة.[39]

ب-المشاركة: نص الدستور على أن تعمل الدولة على مشاركة القطاع الخاص وتحفيزه؛ لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع في المادة (36).[40]

---

(38) نورا محمد عماد أنور، المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، صـ18

(39) الجريدة الرسمية، دستور جمهورية مصر العربية، الفصل الثاني، المقومات الاقتصادية، المادة 27، 18، يناير 2014م، صـ8.

(40) المرجع نفسه، صـ 9

ج- العدالة: أكد الدستور في المادة (28) منه أن الهدف من النظام الاقتصادي للبلاد هو تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. كما يلتزم النظام الاقتصادي بالنمو الاقتصادي المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا [41] ومنع الممارسات الاحتكارية، والنظام الضريبي وهو تصاعدي ووفقا للمادة (38)، وضبط آليات السوق، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل الفوارق بين الدخول، ووضع حد أدنى للدخول والمعاشات يضمن حياة كريمة، وحد أقصى بأجهزة الدولة للعاملين بأجر.[42]

د- الاستجابة: أولت الدولة اهتمامًا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي في المادة (28)، والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في مواد كثيرة مثل المواد (33)، (41)، (45)، (46).[43]

هـ-مكافحة الفساد : ينص الدستور على التزام الدولة بمكافحة الفساد بشكل صريح، وفقًا للمادة (218)، وأكد في المادة (14) حق المواطنين في الوظائف العامة دون محاباة أو وساطة، وحظر فصل العمال والموظفين تعسفيًا أو بغير الطريق التأديبي.[44]

**(4) التحديات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة المسئولية الاجتماعية وبرامجها في مصر:-**[45]

أ- عدم وجود بيانات ومعلومات كافية للمشروعات التنمية التي يحتاج المجتمع إليها، وتستطيع الشركات القيام بتنفيذها في إطار برامج المسئولية الاجتماعية في مصر.

ب- طول فترة الإجراءات والتصاريح اللازمة لإقامة مشروعات المسئولية الاجتماعية وبرامجها.

ج- عدم وجود جهة محددة تكون مهتمة بمتابعة وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات.

د- عدم توفر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسئولية الاجتماعية.

هـ- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية، وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطيها.

و- التعرض للنقد من الجهات المختلفة بسبب ما تفرض برامج المسئولية الاجتماعية على الشركات من الالتزام بالشفافية، مما قد يؤثر سلبًا على استعداد الشركات للمشاركة في رسم تلك البرامج وتنفيذها.

---

(41) المرجع نفسه، 8

(42) المرجع نفسه، صـ9

(43) المرجع نفسه، صـ 8، 10

(44) دستور 2014، الفصل الحادي عشر، الفرع الثاني، الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، صـ 37، 6

(45) نهال سرحان وآخرون، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، صـ15

ز – وجود خلط كبير بين مفهومي المسئولية الاجتماعية والعمل الخيري.

**ثانيًا: مؤشر قياس المسئولية الاجتماعية في مصر.**

يعرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت المؤشرات " على أنها مجموعة من الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التي تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها للوصول لحكم معين وفقا لمعايير متفق عليها، ويركز المؤشر على جوانب معينة من مسألة ما، ويختصر بشكل مكثف خلفية معقدة ويحولها إلى صورة أكثر وضوحًا، وتستخدم المؤشرات لغرضين هما:[46]

(أ) تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسًا دقيقًا للوقوف على الوضع الراهن لها.

(ب) استخدام المؤشر من قبل المخطط في متابعة الخطة الموضوعة، وتقييم الأداء أول بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

**(1) المؤشرات الدولية للمسئولية الاجتماعية للشركات.**

وبالرغم من الصعوبات التي تواجه تقييم أثر المسئولية الاجتماعية للشركات، فإن هناك بعض المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس درجة نجاح برامج المسئولية الاجتماعية التي تتبناها، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى أربع مجموعات رئيسة هي:-[47]

**(أ) مؤشرات ترتيب الشركات وفقا لمسئوليتها الاجتماعية؛ وتستخدم هذه المؤشرات لترتيب الشركات وفقا لمدى تحملها لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية؛ منها:**

- مؤشر داو جونز للاستدامة المالية.
- مؤشر الأسواق المالية التابع لـ Financial Times: ويقوم بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان، ومراعاة حقوق أصحاب المصالح.
- مؤشر الاداء المتقدم المستدام: (ASPI)

**(ب) مبادئ وقواعد الممارسة:** وتشمل هذه المبادئ والقواعد قيام الشركات بتقييم داخلي أو خارجي رسمي أو غير رسمي، وللتقييم الرسمي الخارجي فتستخدم الشركات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتستخدم للتقييم الخارجي غير الرسمي الأتي:

- مبادئ الميثاق العالمي.

---

(46) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات النظم التعليمية، سلسلة دورية، جسر التنمية، العدد (96)، الكويت، 2010، صـ3

(47) Commission of the European Communities; **Mapping instruments for Corporate Responsibility, Industrial Relations and Industrial change, Employment and social Affairs**, April, 2003.

- قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية.
- مبادئ سوليفان العالمية للتقييم الداخلي.
- مبادئ منظمة الصحة العالمية.
- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

(ج) مبادئ وقواعد نظم الإدارة وإصدار الشهادات: تستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص الشركات وإصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسئوليتها الاجتماعية ومنها:-[48]

- نظم مراجعة الإدارة البيئية (EMAS).
- معايير الاتحاد الأوربي للعلامات البيئية. (EU Eco – Label criteria)
- مبادئ مجلس إدارة الغابة (FSC). Forest stewardship council's

  والذي يضم مبادئ ومعايير ادارة الغابات.
- مبادئ المسئولية الاجتماعية (SA8000) وتعني بالمبادئ المتعلقة بالعمالة.

(د) أطر المحاسبة وإعداد التقارير: على الرغم من أن هذه المبادئ لا تقدم تقييما للمسئولية الاجتماعية لرأس المال، فإنها تستخدم بوصفها وسيلة لإعداد التقارير، التي تعرض على أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات، وتشمل هذه المبادئ التوجيهية لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI).

وهناك مؤشرات دولية أخرى مثل:

- شهادات الأيزو (ISO 9000 – ISO 014001 – ISO 26000).
- نموذج لندن الإسترشادي London Benchmarking Model.
- معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

(48) Ibid

**(2) مؤشرات أخرى للمسئولية الاجتماعية للشركات.**

وهناك أعداد كثيرة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للشركات، ويتضح ذلك في الجدول الآتي.[49]

**مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للشركات**

| م | وجه التقييم | طريقة قياس المعيار |
|---|---|---|
| 1 | المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين | ما يخص العامل = عدد المفيدين من مساهمة الشركات ÷ إجمالي عدد العاملين |
| | | معدل نصيب العامل = تكلفة التدريب والتطوير ÷ إجمالي المرتبات والأجور |
| | | معدل الخطر = عدد الحوادث السنوية ÷ عدد ساعات العمل السنوية |
| | | معدل دوران العاملين = عدد تاركي العمل سنويا ÷ إجمالي عدد العاملين. |
| | | متوسط حصة العامل = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين ÷ إجمالي عدد العاملين. |
| 2 | المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء والمستهلكين | متوسط الإنفاق = نفقات البحث والتطوير ÷ إجمالي تكاليف الانتاج. |
| | | نسبة استجابة الشركة = عدد شكاوي العملاء التي عولجت ÷إجمالي التكاليف الاجتماعية |
| 3 | المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع | معدل الإنفاق = تكلفة المساهمة الاجتماعية ÷ إجمالي التكاليف الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة. |
| | | معدل الإنفاق = مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة ÷ إجمالي ميزانية البحث والتطوير للشركات في المنطقة. |
| | | معدل الإنفاق = مساهمة الشركة في تحسين البنية التحتية ÷ إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة. |

**( 3) المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة بالبورصة.**

قامت مصر في مارس 2010م بإطلاق مؤشرًا للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وظهر هذا المؤشر عام 2008م، حين قامت الهند بإصدار مؤشر البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

(49) أحمد عبد الوهاب، نوره حسن الشيخ، دراسة مبدئية حول المسئولية الاجتماعية للشركات، المركز المصري لدراسات **السياسات العامة**، القاهرة، 2011، صـ3.

وبُني المؤشر المصري لمسئولية الشركات S &P / EGX ESG من خلال التعاون بين البورصة المصرية وكل من مركز المديرين المصري، ومؤسسة ستاندرد أند بورز ومؤسسة كريسبل، والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة بعد نجاح إطلاق المؤشر في الهند S&P/ India ESG.

وقد قام مركز المديرين المصري بإجراء التحليل الكيفي للشركات، وذلك بمساعدة البورصة المصرية، بالإضافة إلى قيام البورصة المصرية باختبار كفاءة البيانات التاريخية وتدقيقها، في حين قامت مؤسسة ستاندر أند بورز ومؤسسة كريسبل بإجراء التحليل الكمي للشركات، وإعداد المؤشر تاريخيًا، ولقد بدأ حساب هذا المؤشر في 28 يونيو 2007م.

ويعد الهدف من بناء المؤشر قياس أداء أفضل الشركات المقيدة في البورصة من حيث ممارسة أنشطة تتعلق بمسئوليتها الاجتماعية، وذلك وفقًا لمعايير الممارسات البيئية والمسئولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات، فهذا المؤشر يتكون من أفضل 30 شركة على الأكثر من إجمالي أنشط 100 شركة مقيدة في البورصة المصرية.

**(4) منهجية المؤشر المصري لمسئولية الشركات:**[50]

(أ) بناء المؤشر:

- يتم إجراء المسح لأنشطة 100 شركة مقيدة بالبورصة المصرية، بهدف حصول كل شركة على مجموع من النقاط في كل من شق البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، ويتم الاعتماد على المصادر العامة، وتشمل الكتاب السنوي للشركة، والموقع على شبكة الإنترنت، والنشرات والقوائم المالية، وتقارير إفصاح الشركات بالبورصة المصرية.
- في حالة قيام الشركة بالإفصاح عن إحدى نقاط المسح ذات مردود إيجابي تحصل على نقطة واحدة، أما إذا كانت ذات مردود سلبي تحصل على صفر.
- المؤشر يأخذ في الاعتبار معايير السيولة ورأس المالي السوقي للشركات، وذلك بعد الحصول على مجموع النقاط النهائي لكل شركة على أساس معايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، وذلك من خلال أوزان الشركات في المؤشر كما يلي:

- المجموع الكمي: تحصل كل شركة من الـ 100 شركة على مجموع وترتيب كمي وفقًا للإفصاح والشفافية في ثلاثة عوامل هي : الممارسات البيئية، المسئولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل من هذه العوامل لكل شركة على حدة، ثم تحويلها إلى قيم معيارية، ثم يتم تجميع هذه القيم المعيارية، ويتم ترتيب الشركات تنازليًا.

(50) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تقرير حول المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية**، تقرير شهري، السنة الخامسة، العدد 57، سبتمبر،2011، صـ 22

- المجموع الكيفي: يتم اختيار الشركات الأعلى نقاطًا لإجراء المسح الكيفي، والذي يعتمد على مصادر مستقلة للمعلومات، والأخبار حول الشركات، والتي يتم استخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات في الإفصاح والشفافية، وتحصل الشركات على نقاط تتراوح بين 5 نقاط إلى نقطة واحدة في حالة الأداء السيئ للإفصاح والشفافية، وتحصل كل شركة على مجموع كيفي نهائي.
- المجموع المركب (مجموع النقاط النهائي ) : يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمي للشركة ونقاط المجموع الكيفي، ويتم ترتيب الشركات، واختيار أعلى 30 شركة وفقا لمجموع النقاط النهائي.
- الوزن النهائي : تحصل كل شركة على وزنها النهائي من المؤشر، والذي يتوقف على مجموع نقاطها النهائي في الممارسات البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة.

**(ب) دورية المراجعة:**[51]

يتم مراجعة المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام لأنشطة 100 شركة في البورصة المصرية، وكل ثلاثة شهور يتم مراجعة أهم الأخبار والأحداث الجوهرية على الشركات المكونة للمؤشر، وذلك بهدف تحديد سلوك الشركات، وهو ما قد يؤدي إلى استبعاد الشركة ذات السلوك السيئ أو ارتكبت أحداثا جوهرية سيئة، وفي هذه الحالة لن يتم استبدال الشركة التي تم حذفها بشركة أخرى؛ بل سيتم حساب المؤشر بعدد شركات أقل.

وبذلك فان أي شركة تسعى للانطلاق وتحقيق الأرباح لابد أن تسعى لأن يكون لها قبول مجتمعي وذلك من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركات، فالشركات أصبحت مطالبة بالإفصاح عن أدائها في مجال المسئولية الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى ما تقوم به من إفصاح عن قوائمها المالية.

**ويتضح لنا "أن نجاح أية عملية تنمية شاملة يتطلب قبل كل شيء مشاركة شعبية واسعة وجهود جماعية حقيقية لدفع عجلة التنمية وتوفير متطلباتها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل منظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة للقطاع الخاص بجانب الدولة والمجتمع المدني".**

(51) المركز المصري لمسئولية الشركات، المؤشر المصري لمسئولية الشركات، متاح في:

http://www.ecrc.org.eg/Index-AR.aspx (Accessed at 2-2-2018).